Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 338 – 371` |2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

The Role of Civil Society Organizations in Promoting Social Peace in the Republic of Yemen: A Field Study (2020-2024)

Mohammed Ebrahim Alwaisi [1,*], Saleh Mohammed Huomid [2]

[1] Development Research Center (IDRC)- Sana'a University, Sana'a, Yemen.

[2] Faculty of Information - Sana'a University, Sana'a, Yemen.

***Corresponding author:** *mohammed.alwaisi@gmail.com*

Keywords

1. Civil Society Organizations (CSOs)
2. Social Peace
3. Social Participation
4. Peacebuilding
5. Yemen

Abstract:

This study aimed to assess the level of contributions of Civil Society Organizations (CSOs) to promoting social peace in the Republic of Yemen, by exploring their role across three main dimensions: (enhancing social participation, renouncing violence, and peacebuilding). The study also sought to identify the significance of differences in the respondents' perceptions regarding these contributions based on demographic and functional variables (gender, job title, years of experience, educational qualification, organization type, and organization age).

To achieve the study objectives, the researcher adopted the descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the data collection instrument. The questionnaire consisted of (42) items distributed across the three dimensions and was administered to a sample of (386) employees working in local and international organizations in Yemen.

The study yielded several results, most notably: The overall level of CSOs' contributions to promoting social peace was (High) across all dimensions. The "Social Participation" dimension ranked first with an arithmetic mean of (3.92) and a relative weight of (78.40%), followed by the "Renouncing Violence" dimension with a mean of (3.77), while the "Peacebuilding" dimension ranked third with a mean of (3.73). The results also revealed statistically significant differences in the level of contributions attributed to the "Organization Type" variable across all dimensions, in favor of "International Organizations." Based on these findings, the study recommended the necessity of institutionalizing the partnership between the government and CSOs, and directing funding toward sustainable development projects that address the root causes of conflict.

Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 7 | Page 339 – 371 | 2026| https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية(2020-2024)

محمد إبراهيم محمد الويسي [1]*، صالح محمد حُميد [2]
[1]مركز أبحاث التنمية الشاملة - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
[2] كلية الإعلام - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
*المؤلف: mohammed.alwaisi@gmail.com

الكلمات المفتاحية

1. منظمات المجتمع المدني
2. السلم المجتمعي
3. المشاركة المجتمعية
4. بناء السلام
5. اليمن

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال الكشف عن دورها في ثلاثة محاور رئيسة هي: تعزيز المشاركة المجتمعية، ونبذ العنف، وبناء السلام، كما سعت إلى الكشف عن دلالة الفروق في تصورات عينة الدراسة حول تلك الإسهامات تبعًا للمتغيرات الديمغرافية والوظيفية (النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نوع المنظمة، عمر المنظمة)، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة في جمع البيانات، حيث تكونت من (42) فقرة موزعة على المحاور الثلاثة، وطُبقت على عينة قوامها (386) فردًا من العاملين في المنظمات المحلية والدولية في اليمن.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن المستوى العام لإسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي جاء عاليًا في جميع المحاور؛ حيث تصدر محور "المشاركة المجتمعية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.92) ووزن نسبي (78.40%)، تلاه محور "نبذ العنف" بمتوسط حسابي (3.77)، وحل ثالثًا محور "بناء السلام" بمتوسط حسابي (3.73)، في حين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في مستوى الإسهامات تعزى إلى متغير "نوع المنظمة" في جميع المحاور، وجاءت الفروق لصالح "المنظمات الدولية".

وأوصت الدراسة بضرورة مأسسة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وتوجيه التمويل نحو مشاريع التنمية المستدامة التي تعالج جذور النزاع.

المقدمة:

يشهد الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر تحولًا جوهريًا في النظرة إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إدارة الشأن العام، بل برز "المجتمع المدني" بوصفه شريكًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وقد تنامت أهمية هذه المنظمات في الأدبيات الحديثة بوصفها "القطاع الثالث" الذي يتكامل مع القطاعين الحكومي والخاص، لا سيما في أوقات الأزمات والتحولات الكبرى، حيث يُعول عليها في سد الفجوات التي قد تعجز المؤسسات الرسمية عن تغطيتها منفردة (بشارة، 2012، ص 35).

وفي سياق الدول التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، يتجاوز دور منظمات المجتمع المدني الوظيفة الخدمية التقليدية ليمتد إلى جوهر "السلم المجتمعي"، وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن بناء السلم لا يقتصر على الاتفاقيات السياسية الفوقية، بل يتطلب بنية تحتية مجتمعية ترتكز على الحوار، وقبول الآخر، ونبذ العنف، وهي مساحات تُعد منظمات المجتمع المدني الأقدر على الاشتغال فيها؛ نظرًا لمرونتها وقربها من القواعد الشعبية (شكر، 2004، ص 112).

وعليه، فإن الاهتمام الدولي –ممثلًا بالمنظمات الأممية كاليونسكو– بترسيخ ثقافة السلام، جاء متناغمًا مع الدور الميداني لهذه المنظمات في تعزيز التماسك الاجتماعي (الأمم المتحدة، 2021، ص 45).

وبالنظر إلى الحالة اليمنية، تكتسب هذه الأدوار أهمية مضاعفة في ظل الأوضاع المعقدة التي تمر بها الجمهورية اليمنية خلال الفترة (2020–2024)، فمع تصاعد حدة التحديات السياسية والاقتصادية، وتضرر النسيج الاجتماعي، تبرز الحاجة الملحة لتفعيل دور المنظمات الوسيطة في رأب الصدع وتعزيز قيم السلم الأهلي، وقد حاولت التشريعات اليمنية تأطير هذا الدور مبكرًا من خلال القانون رقم (1) لسنة 2001م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وما تلاه من مسودات قانونية سعت إلى تنظيم العمل المدني، رغم التحديات الميدانية التي تعترض سير عمل هذه المنظمات (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2001).

وانطلاقًا مما سبق، تبرز "مشكلة الدراسة" في الحاجة إلى تقييم علمي وميداني لواقع الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في اليمن في ظل المتغيرات الراهنة، ففي حين يُنظر إليها نظريًا على أنها أدوات للسلام، يظل قياس أثرها الفعلي وتحديد فاعليتها بحاجة إلى بحث استقصائي، لذا تسعى هذه الدراسة الميدانية إلى تشخيص دور هذه المنظمات في تعزيز السلم المجتمعي، ورصد إسهاماتها في نشر ثقافة الحوار ونبذ العنف، وصولًا إلى تقديم رؤية مستقبلية تعزز من فاعليتها في المشهد اليمني.

أولًا: مشكلة الدراسة:

تعيش الجمهورية اليمنية منذ عام 2011م، وتحديدًا بعد عام 2015م، حالة من الصراع المركب الذي أدى إلى تآكل مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على أداء وظائفها السيادية والخدمية، مما أحدث فراغًا مؤسسيًا ومجتمعيًا هائلًا، وفي ظل هذا المشهد، تعاظم دور منظمات المجتمع المدني كفاعل بديل أو موازٍ لمحاولة ردم الفجوة القائمة، ليس فقط في الجانب الإغاثي، بل في الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي الذي تعرض لتصدعات عميقة بفعل الاستقطاب السياسي والمناطقي والطائفي (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 14).

وعلى الرغم من الأدبيات النظرية التي تؤكد محورية دور المجتمع المدني في "بناء السلام من الأسفل" (Peacebuilding from below)، فإن واقع الممارسة في اليمن يواجه تحديات هيكلية وتمويلية وسياسية قد تحد من فاعلية هذا الدور، وتكمن الإشكالية الحقيقية في أن الفترة (2020-2025) شهدت تحولات نوعية في مسار الأزمة (من المواجهات العسكرية المفتوحة إلى حالة اللاحرب واللاسلم والهدن المتقطعة)، وهي فترة تتطلب أدوات مختلفة لتعزيز السلم المجتمعي تتجاوز مجرد "توزيع المساعدات" إلى "بناء الثقة" و"نبذ العنف" (Paffenholz, 2010, p. 65).

ومع تزايد أعداد المنظمات المحلية والدولية العاملة في اليمن، يظهر تباين في تقييم أثرها، ففي حين يرى بعضهم أنها صمام أمان للمجتمع، يجادل آخرون بضعف تأثيرها في ملف السلم الاجتماعي نتيجة ارتهانها لأجندات المانحين أو انزلاقها في وحل الصراع (سلام، 2019، ص 45).

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في ندرة الدراسات الميدانية التي قيمت فاعلية منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال هذه المرحلة الحرجة، مما يستدعي إجراء مسح ميداني للوقوف على حقيقة الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في تعزيز قيم السلم المجتمعي (المشاركة، نبذ العنف، المصالحة) من وجهة نظر الفاعلين فيها.

وبناءً على العرض السابق لإشكالية الدراسة، يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

ما دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (2020-2024) من وجهة نظر العاملين فيها؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما واقع إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية في الجمهورية اليمنية؟
2. ما مستوى فاعلية برامج منظمات المجتمع المدني في تكريس ثقافة نبذ العنف والحد من النزاعات؟

3. إلى أي مدى تسهم منظمات المجتمع المدني في بناء السلام وإعادة دمج الفئات المتضررة في المجتمع اليمني؟
4. ما أبرز المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي في اليمن؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى "التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي بالجمهورية اليمنية خلال الفترة (2020-2024) وتقييم فاعليتها من وجهة نظر العاملين فيها".

ويتفرع منه الأهداف الآتية:

1. تشخيص واقع إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية كأحد مرتكزات السلم الأهلي في اليمن.
2. تقييم مستوى البرامج والأنشطة التي تقدمها هذه المنظمات في مجال نبذ العنف والحد من النزاعات المحلية.
3. الكشف عن طبيعة الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في بناء السلام (Peacebuilding) وإعادة دمج المتضررين في المجتمع.
4. تحديد أبرز المعوقات (الإدارية، المالية، الأمنية) التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها الفاعل في تعزيز السلم المجتمعي.
5. تقديم تصور مقترح لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيوية الموضوع الذي تتناوله، وتزامنه مع التحولات الحرجة التي يمر بها المجتمع اليمني، ويمكن بلورة هذه الأهمية في الجانبين الآتيين:

1. الأهمية النظرية (العلمية):

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الفترة الزمنية (2020-2024) التي تغطي مرحلة مهمة من تحولات الأزمة اليمنية (مرحلة الهدنة والبحث عن السلام)، وهي فترة تعاني من شح في الدراسات الميدانية التي تربط بين "المجتمع المدني" و"السلم المجتمعي" بشكل مباشر.
- يُؤمل أن تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية في المكتبة اليمنية المتعلقة بأدوار "القطاع الثالث" في أوقات الأزمات، وتوفير إطار نظري حديث حول مفاهيم السلم المجتمعي وآليات تعزيزه محليًا.

2. الأهمية التطبيقية (العملية):

- قد تفيد نتائج هذه الدراسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات الحكومية ذات العلاقة في رسم السياسات وتطوير التشريعات التي تسهل عمل المنظمات وتوجه بوصلتها نحو أولويات السلم المجتمعي.
- ستوفر الدراسة تغذية راجعة (Feedback) للقائمين على هذه المنظمات حول نقاط القوة

والضعف في أدائهم، مما يساعدهم في تحسين خططهم الاستراتيجية وبرامجهم الميدانية.

- قد تساعد النتائج والتوصيات المانحين الدوليين في توجيه التمويل نحو البرامج الأكثر فاعلية واستدامة في بناء السلام، بدلًا من الاكتفاء بالتدخلات الإغاثية الطارئة.

رابعًا: حدود الدراسة:

تتحدد معالم هذه الدراسة وتتأطر أبعادها البحثية من خلال الحدود الأربعة الآتية:

1. الحدود الموضوعية (Thematic Limits):

تقتصر الدراسة موضوعيًا على بحث وتحليل "دور منظمات المجتمع المدني" (كمتغير مستقل) في تعزيز واقع "السلم المجتمعي" (كمتغير تابع) في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد جوهرية هي: تعزيز المشاركة المجتمعية، ونشر ثقافة نبذ العنف، والإسهام في جهود بناء السلام وفض النزاعات.

2. الحدود المكانية (Spatial Limits):

انحصر النطاق الجغرافي لتطبيق الدراسة الميدانية في "أمانة العاصمة صنعاء"، وذلك لمسوغات موضوعية ومنهجية، أبرزها تركز المقرات الرئيسة (Headquarters) للغالبية العظمى من المنظمات الفاعلة والمؤثرة في الشأن اليمني داخل هذا النطاق، مما يجعلها بيئة ممثلة لمجتمع الدراسة.

3. الحدود البشرية (Human Limits):

استهدفت الدراسة مجتمعًا محددًا تمثل في الكوادر القيادية (الإدارية) والتنفيذية (الميدانية) العاملة في منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجالات "بناء السلام وفض النزاعات"، والمسجلة رسميًا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية.

4. الحدود الزمنية (Temporal Limits):

تتحدد الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة من عام (2020م) وحتى عام (2024م)؛ حيث تمثل هذه الفترة الإطار الزمني الذي جرى خلاله رصد الظاهرة، ومراجعة الأدبيات، وتنفيذ الإجراءات الميدانية لجمع البيانات وتحليلها.

خامسًا: الدراسات السابقة:

1. **دراسة (المريسي، 2021) بعنوان: "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني: دراسة تطبيقية على منظمتي العفو والصليب الأحمر الدوليتين".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني وترقية حقوق الإنسان، وبحث إمكانية الإسهام في وضع استراتيجيات لتفعيل أدوات تلك المنظمات، والوقوف على أسباب القصور في أدائها، وتوصلت الدراسة إلى أن للمنظمات الدولية غير الحكومية جهودًا كبيرة في تكريس حقوق الإنسان، كما بينت النتائج تعاظم أدوار هذه المنظمات (الحكومية وغير الحكومية) في اليمن نتيجة لظروف

الحرب والصراع المسلح، مما زاد من وتيرة عملها للحيلولة دون الانهيار الشامل للأمن الإنساني.

2. **دراسة (الصماط، 2019) بعنوان: "دور المنظمات الدولية في دعم النظام الصحي في اليمن: 2015-2018م".**

سعت الدراسة إلى تقييم الدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية لدعم النظام الصحي في اليمن، من خلال تحليل مستوى استجابتها وكفاءة تلك الاستجابة وفاعليتها خلال فترة الدراسة، وكشفت النتائج أن المنظمة حققت المستوى الثاني للاستجابة بدلالة إحصائية متوسطة، وأن المنظمة أظهرت كفاءة متوسطة في الاستجابة التشغيلية للموارد المتاحة، في حين كان مستوى الفاعلية منخفضًا في النتائج النهائية وتحقيق الأهداف المرجوة.

3. **دراسة (قاسم والغانم، 2019) بعنوان: "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030م".**

هدفت الدراسة إلى تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء قدرات الشباب وتعليمهم المشروعات البيئية والإنتاجية، وإعدادهم للمشاركة في الأعمال التطوعية، وخلصت الدراسة إلى وجود قصور نسبي في دور تلك المؤسسات في تعليم الشباب المشاركة في المشروعات البيئية والإنتاجية الصغيرة، إضافة إلى وجود ضعف في إعداد الشباب للانخراط في الأعمال التطوعية الخيرية على وفق متطلبات الرؤية الوطنية.

4. **دراسة (المصري، 2019) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في الحد من آثار الأزمات والكوارث في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر المديرين".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني في اليمن ومدى إسهامها في الحد من آثار الأزمات والكوارث، وتشخيص المعوقات التي تواجهها، وأظهرت النتائج أن أبرز ملامح الواقع تتمثل في دعم الشعور بالمسؤولية الجماعية، وأن أهم إسهاماتها يكمن في حشد المتطوعين للأعمال الإغاثية وتدريبهم، وأن أبرز المعوقات تمثلت في ضعف الدعم الإعلامي وتدني الوعي الحقوقي لدى المواطنين.

5. **دراسة (الرعيني، 2017) بعنوان: "دور المنظمات الدولية العاملة في اليمن في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منظمة اليونيسف".**

سعت الدراسة إلى بيان دور المنظمات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة وطبيعة علاقتها بالأجهزة الحكومية، والتعرف على القوانين واللوائح المنظمة لعملها، وأظهرت النتائج وجود دور لهذه المنظمات في التنمية المستدامة لكنه لم يرقَ لمستوى التوقعات، وذلك بسبب الفجوة وفقدان الثقة بين المنظمات الدولية والجهات الحكومية، وغياب آليات التقييم، إضافة إلى عمل المنظمات على وفق سياسات دولية قد تخرج أحيانًا عن إطار التشريعات اليمنية.

6. **دراسة (عبد السلام، 2017) بعنوان: "واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع".**

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع منظمات المجتمع المدني (تنموية، توعوية، حقوقية)، ومعرفة مدى تأثر أنشطتها بالمتغيرات السياسية، وإبراز المعوقات التي تحد من فاعليتها، وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات تعاني ضعفًا مؤسسيًا (بشريًا وتقنيًا)، وضعفًا في الفاعلية نتيجة لتركز السلطة وعدم تدويرها، فضلًا عن قصور أدائها السياسي وضعف الخبرة المهنية، مما جعل مشاركتها موسمية تقتصر على أوقات الحماس الشعبي دون توظيف مستدام.

7. **دراسة (أبو ناموس، 2015) بعنوان: "منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع عمل منظمات المجتمع المدني ودورها في إنجاح المشاركة السياسية، وقياس اتجاهات الرأي العام نحو فاعليتها، وبينت النتائج وجود موافقة بدرجة مرتفعة على ضرورة تطوير عمل المنظمات وعلى القوانين المعززة لدورها، كما أظهرت موافقة بدرجة متوسطة حول الدور الفعلي الذي تمارسه هذه المنظمات في عملية المشاركة السياسية.

8. **دراسة (الزنان، 2015) بعنوان: "تصورات استراتيجية لدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بالمملكة العربية السعودية".**

هدفت الدراسة إلى تشخيص الأدوار الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني في معالجة الفقر وتحديد المعوقات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المنظمات الأهلية تقوم بدور فاعل في الحد من الفقر عبر خدماتها للفئات الهشة، إلا أن معايير اختيار المستفيدين ليست موحدة، كما أنها تعتمد بشكل رئيس في تمويلها على المؤسسات المانحة.

سادسًا: مصطلحات الدراسة (التعريفات الاصطلاحية والإجرائية):

1. الـدور (Role):

- **التعريف الاصطلاحي:** يُعرف أنه "مجموعة من الأنماط السلوكية المتوقعة من فرد أو جماعة أو مؤسسة في موقف اجتماعي معين، وتتحدد هذه الأنماط بناءً على المكانة الاجتماعية والوظيفة المنوطة بهم" (الغامدي، 2019، ص 25).
- **التعريف الإجرائي:** هو الأثر أو الإسهام الفعلي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في اليمن، ويُقاس في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها أفراد العينة استجابةً لفقرات الاستبانة في محاورها الثلاثة (المشاركة المجتمعية، نبذ العنف، بناء السلام).

2. منظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations):

- **التعريف الاصطلاحي:** هي "كافة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، والتي تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو تقديم خدمات للمجتمع، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" (قنديل، 2022، ص 45).
- **التعريف الإجرائي:** هي تلك المنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية (غير الحكومية) المسجلة رسميًا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، التي تمارس نشاطها في المجالات الحقوقية أو التنموية أو الإنسانية خلال فترة الدراسة (2020-2025).

3. السِلْم المجتمعي (Social Peace):

- **التعريف الاصطلاحي:** يُعرف أنه "حالة من الوئام والاستقرار الاجتماعي القائم على سيادة القانون، والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، ونبذ العنف، وقبول الآخر، بما يضمن التعايش المشترك بين كافة مكونات المجتمع بعيدًا عن الصراعات والنزاعات الهدامة" (UNDP, 2023, p. 12).
- **التعريف الإجرائي (تصحيحًا للملاحظة):** هو مستوى التماسك والاستقرار الذي يسود المجتمع اليمني، وهو ما تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعزيزه، ويُقاس إجرائيًا في هذه الدراسة من خلال الأبعاد الآتية:

1. المشاركة المجتمعية: مدى مساهمة الأفراد والجماعات في الشأن العام.
2. نبذ العنف: مدى شيوع ثقافة التسامح ورفض اللجوء للقوة.
3. بناء السلام: الجهود المبذولة لردم الفجوات وحل النزاعات، وتتمثل قيمته الرقمية في الدرجة التي يحصل عليها المستجيبون من خلال المقياس المُعد لهذا الغرض.

الإطار النظري

يتناول هذا الجزء التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة، من خلال استعراض مفهوم المجتمع المدني ومنظماته، وتطورها، والأدوار المنوطة بها، مع التركيز على خصوصية الواقع اليمني، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مفهوم المجتمع المدني وجدلية التطور:

يُعد مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) من أكثر المفاهيم ديناميكية في العلوم الاجتماعية والسياسية؛ إذ خضع لصيرورة تطور فكري طويلة جعلته متعدد الدلالات باختلاف السياقات الفلسفية والتاريخية.

1. التأصيل الفلسفي وتطور المفهوم:

على الرغم من القبول الواسع الذي يحظى به المفهوم في مختلف الثقافات، لم يظفر بتعريفٍ جامعٍ مانع، بل تشكّل عبر تراكمات فكرية متباينة، فمن المنظور الهيجلي (Hegel)، يُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه "منظومة للحاجات" ووسيلة لحماية الحقوق الفردية وضمان الحرية الاقتصادية، في المقابل، يطرح كارل ماركس (Marx) رؤية مغايرة تعتبر المجتمع

المدني الميدان الفعلي للصراع الطبقي والمواجهة بين المصالح الاقتصادية المتعارضة (البرجوازية والبروليتاريا) تحت غطاء القانون والأخلاقيات السائدة (الخزاعلة، 2020، ص 194-195).

وقد تباينت الرؤى حول وظيفة المجتمع المدني، ففي حين ركز الاقتصاديون والسياسيون الكلاسيكيون – أمثال جون ستيوارت ميل وآدم سميث كونه عالم "الحرية المنضبطة"– على المستويين الاقتصادي والشخصي، نجد أن الفلسفة السياسية اللاحقة –ولا سيما عند هيجل وغرامشي– توسعت في مفهوم المجتمع المدني ليتجاوز البعد الاقتصادي، ويصبح فضاءً للقوى المعنوية غير المرئية ولأنظمة الهيمنة الثقافية والتربوية والدينية، التي تعمل بآليات تختلف عن القوة القهرية للدولة (Til, 2021, p. 7).

2. إشكالية المفهوم في الخطاب العربي المعاصر:

شغل مفهوم المجتمع المدني حيزًا مركزيًا في الخطاب العربي خلال العقدين الأخيرين، بوصفه ركيزة أساسية في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ذلك، يعاني المفهوم في السياق العربي من حالة "التباس مفاهيمي" تضيع معها أسسه الحداثية، ويُعزى هذا الالتباس إلى عدم التعامل معه بوصفه نتاجًا للحداثة العلمية والسياسية التي أسست لمفهوم "الفردية" والعلاقات التعاقدية، مما يجعله مختلفًا جذريًا عن "المجتمع الأهلي" القائم على الروابط الأولية (الدم، العشيرة، الطائفة)، لذا فإن تطور المفهوم يرتبط جدليًا بالتغيرات المجتمعية ومستوى المشاركة السياسية، مما يعني أن أي تحول في بنية المجتمع وأهدافه يستدعي بالضرورة إعادة تشكيل لمضمون المجتمع المدني (عثمان وعرفان، 2018، ص 73).

3. البنية والمستويات:

تاريخيًا، تبلور المصطلح بشكله الحديث نتاجًا للفكر الغربي والثورة الصناعية، متزامنًا مع فصل الكنيسة عن الدولة، وقد أصبح المجتمع المدني شريكًا في التخطيط والتنفيذ التنموي وجزءًا من البنية القومية.

ويشير (المقداد والعزام، 2020، ص 8-9) إلى أن المجتمع المدني يمكن تحليله من خلال مستويين متمايزين هما:

- **المستوى الأول (التنظيمي):** يشمل شبكة التنظيمات الطوعية والخاصة.
- **المستوى الثاني (الوظيفي/السياسي):** يمثل الفضاء الذي تمارس فيه الهيمنة الثقافية والأيديولوجية (وظيفة المجتمع المدني)، في مقابل وظيفة "الدولة" أو المجتمع السياسي التي تكمن في السيطرة والإكراه.

ويرى الباحث –استنادًا إلى الطروحات السابقة – أن المجتمع المدني هو ذلك الفضاء المستقل نسبيًا عن سلطة الدولة وعن منطق الربح في السوق، ويتشكل من إرادة حرة وطوعية للأفراد، وينتظم في مؤسسات وهيئات تسعى إلى تحقيق مصالح عامة أو فئوية، وتعمل على وفق قيم الحوار والمشاركة المدنية؛ بهدف

التأثير في السياسات العامة أو تقديم الخدمات، دون السعي للوصول إلى السلطة السياسية.

ثانيًا: منظمات المجتمع المدني:

تُعد منظمات المجتمع المدني الركيزة المؤسسية التي يتجسد من خلالها نشاط المجتمع المدني؛ إذ تمثل البنية الوسيطة التي تنظم التفاعلات بين الأفراد والدولة، وفيما يلي استعراض للمصطلح لغةً واصطلاحًا وإجرائيًا:

1. مفهوم المنظمات لغةً:

مفهوم المنظمات لغةً: يُشير مصطلح "المنظمة" في اللغة العربية إلى الجذر (نَظَمَ)، وجاء في **لسان العرب لابن منظور** أن النَّظْمَ هو: "تأليف الشيء إلى الشيء"، ويقال: "نظمتُ اللؤلؤ أي جمعته في السلك"، والنَّظْمُ نقيض النَّثْر، ولذلك فإن الدلالة اللغوية تشير إلى الجمع والترتيب والاتساق (ابن منظور، 1994، مادة: نظم).

ومن هذا المعنى اللغوي، تُفهم "المنظمة" بوصفها جماعة من الناس ينتظمون في نسق محدد له هدف مشترك، أما إضافتها إلى "المجتمع المدني" فتُكسبها دلالة العمل المؤسسي القائم ضمن الفضاء العام الخاضع للقانون، مما يميزها عن العشوائية أو الروابط الأولية غير المنظمة.

2. مفهوم منظمات المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية:

مرّ المفهوم وتطبيقاته بصيرورة تاريخية وفكرية معقدة، يمكن تتبعها عبر محطات رئيسة هي:

- **الجذور التاريخية:** يعود الاستخدام الأول للمصطلح إلى الفكر اليوناني (أرسطو 384-322 ق.م)، الذي لم يميز حينها بين "المجتمع المدني" و"الدولة"، معتبرًا إياهما مرادفين لمصطلح "المجتمع السياسي" أو المجموعة الخاضعة للقوانين (بارت، 2020، ص 14-15).
- **التطور الحديث:** تبلور المعنى الحديث في القرن الثامن عشر مع صعود الرأسمالية، حيث بدأ التمييز الواضح بين الدولة والمجتمع، وبرزت "الحركة الجمعياتية" كنسق دفاعي ضد تمركز السلطة السياسية ومخاطر الاستبداد (شكر، 2019، ص 1)، وقد شهد المصطلح انحسارًا لفترة طويلة قبل أن يعود بقوة في نهاية القرن العشرين كفاعل رئيس في التنمية والديمقراطية (شكر، 2021، ص 1).

التعريف الاصطلاحي:

تعددت التعريفات التي تناولت منظمات المجتمع المدني، حيث يُعرفها (البطاينة، 2019، ص 125) أنها "مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تستغل المجال العام ما بين المجتمع والدولة، وتتشكل بإرادة حرة، وتكون اختيارية الهوية، ولا تهدف إلى الربح، وتتسم بالطابع السلمي وتعزيز قيم التسامح".

وفي السياق نفسه، يصفها (إبراهيم، 2020، ص 13) بأنها "مملكة توسطية" تقع بين الأسرة والدولة، وتضم تنظيمات (كالجمعيات، والروابط، والنقابات، والأحزاب) تتسم بالاستقلال الذاتي، وتلتزم بقيم التراضي والتسامح، بعيدًا عن الروابط العائلية أو الإرثية.

الوظائف والأدوار:

يرتبط تعريف هذه المنظمات بأدوارها الوظيفية المتعددة، وتشمل الأدوار الآتية:

- **الدور السياسي والديمقراطي:** تُعد هذه المنظمات بنية أساسية للتنشئة السياسية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، حيث يرى (الخزاعلة، 2016، ص 10-11) أن قوة المجتمع المدني شرط لازم لقوة الديمقراطية، والعكس صحيح، حيث تسهم في كسر حاجز الخوف في الأنظمة الشمولية وتشجيع المشاركة في صنع القرار (الغزي، 2019، ص 2-3).
- **الدور التنموي (الاجتماعي والاقتصادي):** تعمل منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكًا للدولة في تخفيف الأعباء الاقتصادية، وتلبية الحاجات المجتمعية طبقًا لمقررات الأمم المتحدة وإعلان الحق في التنمية (1986)، بما يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة (الخطيب، 2016، ص 1-2؛ موسى، 2021، ص 3-4).
- **الدور التعليمي:** تسهم منظمات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية ماديًا ومعنويًا، وتعزيز التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي عبر مجالس الآباء (الزعبي، 2015، ص 33).

3. التعريف الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني:

يعرف الباحث منظمات المجتمع المدني في سياق هذه الدراسة أنها "تلك الكيانات والمؤسسات التطوعية المستقلة إداريًا وماليًا عن الحكومة، التي ينشئها الأفراد بإرادة حرة لتحقيق أهداف عامة (اجتماعية، سياسية، تنموية، حقوقية) دون استهداف الربح المادي، وتعتمد على الوسائل السلمية وقيم الحوار كمنهج لعملها، وتسعى إلى تمكين المواطنين والمشاركة في رسم السياسات العامة".

ويرى الباحث أن الأهمية المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني لا تنبع فقط من كونها "طرفًا ثالثًا" أو وسيطًا بين الفرد والدولة، بل من كونها "مدرسة للمواطنة"، فهي الفضاء الذي يتدرب فيه الفرد على الممارسة الديمقراطية وقبول الآخر قبل الانتقال إلى الممارسة السياسية الأوسع.

ويتبنى الباحث في هذه الدراسة المنظور الذي يدمج بين الدور التنموي والدور الحقوقي لهذه المنظمات، حيث لا يمكن فصل إسهامها في تحسين الظروف المعيشية (الدور الاقتصادي/التعليمي) عن دورها في التوعية بالحقوق والحريات (الدور السياسي).

وبناءً على ما سبق، ستعتمد الدراسة على قياس فاعلية هذه المنظمات استنادًا إلى قدرتها على التوفيق بين تقديم الخدمة المباشرة للمجتمع والتأثير في السياسات العامة التي تضمن استدامة هذه الخدمات.

ثالثًا: منظمات المجتمع المدني في اليمن: السياق التاريخي والتطور المؤسسي:

مرّت منظمات المجتمع المدني في اليمن بصيرورة تاريخية معقدة، تشكلت ملامحها بناءً على التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، ويمكن تتبع هذا التطور من خلال ثلاث مراحل رئيسة، بدءًا من الإرهاصات الأولى في ظل التشطير، وصولًا إلى

مرحلة الوحدة اليمنية وما تلاها من انفتاح سياسي، وذلك على النحو الآتي:

1. مرحلة النشأة (ما قبل ثورتي سبتمبر وأكتوبر):

على الرغم من أن المجتمع اليمني عرف أشكالًا تقليدية للعمل التعاوني تمثلت في أنظمة الري والبناء والتكافل الاجتماعي، فإن "المجتمع المدني" بمفهومه الحديث المؤسسي بدأ بالظهور في ثلاثينيات القرن العشرين، وذلك على النحو الآتي:

- **في الجنوب (عدن):** شكّل الوجود البريطاني وما رافقه من تدفق للهجرات الأجنبية بيئة خصبة لنشوء الإرهاصات الأولى للمجتمع المدني، حيث ظهرت النوادي الترفيهية والرياضية، ثم تطورت إلى جمعيات تحمل أسماء مناطقية (مثل: جمعية بني حماد، ونادي الاتحاد الشيباني)، وقد مثلت هذه الكيانات البواكير الأولى للعمل المؤسسي المنظم في اليمن (المركز اليمني للدراسات الاجتماعية، 2016، ص 14).
- **في الشمال (عهد الإمامة):** اتخذت المنظمات طابعًا مختلفًا نتيجة العزلة السياسية؛ إذ ظهرت في شكل "واجهات أدبية وثقافية" محدودة، كان الغرض الحقيقي منها توفير غطاء للعمل السياسي المعارض لنظام الحكم الإمامي، الذي كان يحظر أي نشاط حزبي أو نقابي (الصلاحي، 2018، ص 27).

2. مرحلة الدولة الوطنية (التشطير: 1962-1990):

شهدت هذه المرحلة قيام نظامين سياسيين متباينين في الشطرين، انعكس أثرهما على طبيعة المجتمع المدني، وذلك على النحو الآتي:

- **في الجمهورية العربية اليمنية (الشمال):** برزت تجربة رائدة ومتميزة تمثلت في "هيئة التعاون الأهلي" (1970-1985)، التي قادت حركة تنموية واسعة في شق الطرق وبناء المدارس والمراكز الصحية بدعم مجتمعي خالص، إلا أن هذه التجربة تعرضت للإجهاض عام 1985 بصدور القانون رقم (5) الذي أمم العمل التعاوني وحوله إلى مجالس محلية تابعة لسلطة الدولة (الشرجبي، 2012، ص 21).
- **في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب):** اتسم العمل المدني بالمركزية الشديدة، حيث حُظر العمل الحزبي (باستثناء الحزب الحاكم) والجمعيات القائمة على أساس مناطقي، في حين سُمح بالنقابات والاتحادات المهنية التي كانت تعمل ضمن إطار التوجه الاشتراكي للدولة (الصلاحي، 2008، ص 31-32).

3. مرحلة الوحدة اليمنية والتعددية السياسية (ما بعد 1990):

تُعد هذه المرحلة نقطة تحول مفصلية؛ إذ أقر دستور الوحدة (1990) التعددية السياسية والحزبية، وصدرت حزمة من التشريعات المنظمة للعمل المدني، أبرزها قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة

2001، وقانون النقابات العمالية رقم (35) لسنة 2002 (مغرم، 2018، ص 307-308).

وقد أدى هذا الانفتاح التشريعي إلى طفرة كمية في عدد من المنظمات، حيث تشير الإحصاءات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن عددها تجاوز 8,338 منظمة بحلول عام 2016، وتنوعت مجالات عملها لتشمل حقوق الإنسان، والتنمية، وتمكين المرأة، فضلًا عن دورها في الاستجابة للكوارث والأزمات (عبد الله، 2015، ص 1).

ويرى الباحث –استقراءً للتطور التاريخي السابق– أن منظمات المجتمع المدني في اليمن لم تنشأ كاستجابة طبيعية لتطور الرأسمالية كما حدث في الغرب، بل نشأت كآلية دفاعية؛ تارة ضد الاستعمار (في الجنوب)، وتارة ضد الاستبداد (في الشمال)، ثم تحولت إلى آلية تنموية (فترة التعاونيات)، قبل أن تأخذ طابعها الحقوقي والسياسي بعد الوحدة المباركة.

ويستنتج الباحث أن السمة الغالبة على هذه المنظمات هي "التذبذب" تبعًا لقوة الدولة أو ضعفها، ففي فترات ضعف الدولة المركزية، يبرز المجتمع المدني (بشقيه التقليدي القبلي والحديث المؤسسي) ليسد الفراغ في تقديم الخدمات وحفظ الأمن الاجتماعي، في حين يتراجع دوره أو يتم تدجينه عندما تسعى السلطة إلى الهيمنة.

وبناءً عليه، فإن تقييم فاعلية هذه المنظمات في الدراسة الحالية لن يعتمد فقط على "عددها" المتزايد، بل على "نوعية" أدوارها وقدرتها على الاستقلال عن التجاذبات السياسية والحزبية التي طغت على المشهد اليمني مؤخرًا.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء وصفًا للمنهج العلمي المتبع في الدراسة، وتحديدًا لمجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة اختيارها، وتوزيعها طبقًا للمتغيرات الديمغرافية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: منهج الدراسة (Study Approach):

انسجامًا مع طبيعة الدراسة وأهدافها الرامية إلى الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي، اعتمد الباحث (المنهج الوصفي التحليلي). ويُعرف هذا المنهج أنه "المحاولة البحثية المنظمة لوصف وتحليل الوضع الراهن لظاهرة معينة باستخدام المعلومات الكمية والكيفية المناسبة التي تؤدي إلى فهم طبيعتها، ومن ثم صياغة استنتاجات علمية تساعد على كشف الغموض المحيط بها، مما يقود بدوره إلى حل المعضلة المتعلقة بهذه الظاهرة" (عبيدات وآخرون، 2020، ص 220).

وقد اتخذ الباحث هذا المنهج مسارًا لرصد واقع المنظمات (وصفيًا)، وقياس أثر أنشطتها في السلم المجتمعي (تحليليًا) من خلال استمارة الاستبانة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة (Target Population):

لتلافي التعميم غير الدقيق (واستجابة لمحددات الدراسة المكانية والموضوعية)، لا يشمل مجتمع الدراسة جميع المنظمات في اليمن، بل يقتصر مجتمع

الدراسة المستهدف على "جميع الكوادر الإدارية والميدانية العاملة في منظمات المجتمع المدني (المحلية والدولية) التي يقع مقرها الرئيس أو فرعها النشط في أمانة العاصمة صنعاء، والمصنفة ضمن المنظمات العاملة في مجالات بناء السلام، وفض النزاعات، والحقوق والحريات".

ثالثًا: عينة الدراسة (The Sample):

نظرًا لكبر حجم المجتمع الأصلي وصعوبة حصره بدقة تامة، فقد اتبع الباحث أسلوب (العينة المتاحة)، حيث استهدف المنظمات الفاعلة في أمانة العاصمة، وقد بلغت العينة النهائية الصالحة للتحليل الإحصائي (386) مفردة من الموظفين والمتطوعين في تلك المنظمات، ويمثل هذا العدد حجمًا إحصائيًا مقبولًا لتمثيل مجتمع الدراسة، حيث تم التوصل إليه بعد توزيع الاستبانات واستبعاد التالف منها.

وصف خصائص العينة:

يوضح الجدول (2) التوزيع الديمغرافي لأفراد العينة طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي:

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي:

م	النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
1	ذكر	226	%58.55
2	أنثى	160	%41.45

تُظهر بيانات الجدول (1) تفوقًا نسبيًا لمشاركة الذكور في عينة الدراسة بنسبة (58.55%) مقابل (41.45%) للإناث، وتُعزى هذه النتيجة إلى الارتباط الوثيق بين طبيعة العمل الميداني للمنظمات في سياق النزاع اليمني –الذي يتطلب تنقلًا مستمرًا وتحديات لوجستية وأمنية– والقدرة على الاستجابة لهذه المتطلبات، فضلًا عن تأثير المحددات الاجتماعية والثقافية التي قد تحدُّ من فرص انخراط المرأة في المهام التي تتسم بساعات عمل طويلة أو سفر متواصل.

توزيع أفراد عينة الدراسة طبقًا لمتغير (نوع المنظمة):

يُظهر الجدول (2) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة بحسب جهة العمل أو نوع المنظمة التي ينتمون إليها.

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة بحسب متغير نوع المنظمة:

المنظمة	التكرارات	النسبة المئوية
دولية	161	41.71%
محلية	68	17.62%
حزب سياسي	60	15.54%
جمعية خيرية	34	8.81%
نقابة عمالية	29	7.51%
مبادرة اجتماعية	26	6.74%
منظمة أهلية	8	2.07%
المجموع الكلي	386	%100

يُظهر التوزيع النسبي لمنظمات عينة الدراسة في الجدول (7) تصدُّر المنظمات الدولية المرتبة الأولى بنسبة (41.71%)، تليها المنظمات المحلية (17.62%)، ثم الأحزاب السياسية (15.54%)، في

حين توزعت بقية النسب على الجمعيات والنقابات والمبادرات بنسبٍ متفاوتة أدناها المنظمات الأهلية (2.07%)، ويُعزى هذا التركز المرتفع للمنظمات الدولية إلى طبيعة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن، التي فرضت حضورًا دوليًا واسعًا لسد الفجوة في الخدمات الأساسية والقطاعات الحيوية (الإغاثة، الصحة، التعليم)، في المقابل انحسر دور الكيانات المحلية والأحزاب السياسية نتيجة محدودية التمويل أو التحديات الهيكلية والسياسية التي أفرزها سياق الصراع.

رابعًا: أداة الدراسة (The Study Instrument):

1. تصميم وبناء الأداة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها صمم الباحث استبانة بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وقد استند في صياغة فقراتها وبناء محاورها إلى المراجعة المتعمقة للأدبيات النظرية، واستقراء الدراسات السابقة، والأبحاث المنشورة في المجلات والمؤتمرات العلمية المحكمة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، مما ساعد في تحديد الأبعاد الرئيسة للدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني.

2. وصف الأداة في صورتها الأولية:

تكونت الاستبانة في مسودتها الأولى من قسمين رئيسين، هما:

- **القسم الأول (البيانات العامة):** خُصص للبيانات الديمغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتضمنت ست متغيرات هي: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، اسم المنظمة، نوع المنظمة/مجال عملها).
- **القسم الثاني (محاور الدراسة):** اشتمل على الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، التي وُزعت –طبقًا للإطار النظري– على ثلاثة محاور رئيسة هي:
  - محور المشاركة المجتمعية.
  - محور نبذ العنف.
  - محور بناء السلم.

خامسًا: صدق أداة الدراسة (Validity of the Instrument):

يُقصد بصدق الأداة دقتها في قياس المتغيرات التي صُممت لقياسها فعليًا، وقدرتها على تغطية جميع عناصر الظاهرة المدروسة بوضوح وشمولية، بحيث تكون مفهومة للمستجيبين وتؤدي الغرض البحثي منها (عبيدات وآخرون، 2016، ص 160).

وللتحقق من صدق الاستبانة في هذه الدراسة، اعتمد الباحث على الإجراءين الآتيين:

1. الصدق الظاهري "صدق المحكمين" (Face Validity):

يُشير هذا النوع من الصدق إلى المظهر العام للأداة ومدى مناسبة صياغة فقراتها وارتباطها بالمحاور التي تنتمي إليها، فضلًا عن وضوح التعليمات وموضوعيتها (الزغبي، 2015، ص 87).

ولتحقيق ذلك، عرض الباحث الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين والخبراء من ذوي الاختصاص في مجال الدراسة ومنهجية البحث العلمي، وذلك للاسترشاد بآرائهم حول مدى كفاية الفقرات، وسلامة صياغتها اللغوية والعلمية، ومدى انتمائها للمحاور، وبناءً على الملاحظات القيمة للمحكمين، أجرى الباحث التعديلات اللازمة بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة للوصول إلى الصورة النهائية للاستبانة.

. صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity):

للتحقق من مدى تماسك فقرات الاستبانة وترابطها الداخلي، حسب الباحث معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وحسب أيضًا معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للأداة.

جدول (3): معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محاور الدراسة بالمحور وبالدرجة الكلية للأداة (صدق الاتساق الداخلي):

المحور	رقم الفقرة	الارتباط بالمحور (r)	الارتباط بالأداة (r)	رقم الفقرة	الارتباط بالمحور (r)	الارتباط بالأداة (r)	الارتباط العام للمحور بالأداة
الأول: المشاركة المجتمعية	1	.672**	.566**	8	.711**	.629**	.870**
	2	.635**	.547**	9	.731**	.649**	
	...	...	...	...	...	...	
الثاني: نبذ العنف	1	.714**	.696**	11	.675**	.644**	.932**
	...	...	...	...	...	...	
الثالث: بناء السلام	1	.696**	.674**	6	.780**	.674**	.892**
	...	...	...	...	...	...	

ويوضح الجدول (3) ملخصًا لهذه المعاملات لجميع محاور الدراسة.

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى أن جميع فقرات الاستبانة تميزت بعلاقات ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) سواء مع أبعادها الفرعية أو مع الأداة ككل، وجاءت النتائج تفصيلًا كما يلي:

1. **المحور الأول (إسهامات المنظمة في المشاركة المجتمعية):** تراوحت معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمحور بين **(0.635)** و**(0.750)**، وتراوحت معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للأداة بين **(0.548)** و**(0.677)**، كما بلغ معامل ارتباط المحور ككل مع الأداة **(0.870)**.
2. **المحور الثاني (إسهامات المنظمة في نبذ العنف):** أظهرت الفقرات قيمًا ارتباطية تراوحت بين **(0.648)** و**(0.728)** مع المحور، وبين **(0.598)** و**(0.705)** مع الأداة، في حين ارتبط المحور ككل بالأداة بمعامل بلغ **(0.932)**.
3. **المحور الثالث (إسهامات المنظمة في بناء السلام):** سجلت فقرات هذا المحور معاملات ارتباط تراوحت بين **(0.684)** و**(0.807)** مع المحور،

وبين (0.643) و(0.729) مع الأداة، وبلغ معامل ارتباط المحور بالأداة (0.892).

وتؤكد القيم المرتفعة والدالة إحصائيًا لجميع معاملات الارتباط (R) أن فقرات الاستبانة تقيس بصدق ما صُممت لقياسه، وأن المحاور تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يعزز الثقة في صلاحية الأداة للتطبيق الميداني والاعتماد على نتائجها.

ب. ثبات الأداة والصدق الذاتي:

للتحقق من ثبات الأداة (Reliability)، استخدم الباحث معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، كما حسب الصدق الذاتي (Self-Validity) للأداة، الذي يُحسب إحصائيًا عن طريق الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات، والجدول (4) يوضح النتائج.

جدول (4): معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) والصدق الذاتي لمحاور الدراسة والأداة ككل:

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي √الثبات
المحور الأول: إسهامات المنظمة في المشاركة المجتمعية	**13**	**.943**	**.985**
المحور الثاني: إسهامات المنظمة في نبذ العنف	**20**	**.912**	**.955**
المحور الثالث: إسهامات المنظمة في بناء السلام	**9**	**.945**	**.972**
الدرجة الكلية	**42**	**.939**	**.970**

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية جدًا من الثبات؛ حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (0.939)، وتراوحت قيم المعامل للمحاور الفرعية بين (0.912) و(0.945)، وتُعد هذه القيم مرتفعة وتتجاوز الحد المقبول إحصائيًا (0.70)، مما يدل على تماسك فقرات الاستبانة واتساقها داخليًا.

كما أظهرت النتائج ارتفاع قيم الصدق الذاتي التي بلغت للأداة ككل (0.970)، مما يعطي مؤشرًا قويًا على دقة الأداة في قياس ما وُضعت لأجله، ويعزز الثقة في البيانات المستخلصة منها وصلاحيتها لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

سادسًا: المعالجة الإحصائية (Statistical Analysis):

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، عُولجت البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (حدد رقم الإصدار إن وجد، مثلًا: V.26)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1. **التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages):** لوصف الخصائص الديمغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
2. **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** للتحقق من

صدق الاتساق الداخلي للأداة (Internal Consistency Validity) من خلال قياس العلاقة بين الفقرات والدرجة الكلية للمحاور.

3. **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**: لقياس معامل ثبات أداة الدراسة (Reliability) والتأكد من اتساقها.

4. **اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample t-test)**: لتحديد مستوى استجابات المبحوثين ومقارنة الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة بالوسط الفرضي للمقياس (3).

5. **اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-test)**: للكشف عن دلالة الفروق في متوسطات استجابات العينة التي تُعزى إلى المتغيرات ثنائية التصنيف (مثل: النوع الاجتماعي).

6. **تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)**: للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات العينة التي تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية ذات التصنيفات الثلاثة فأكثر (المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نوع المنظمة، عمر المنظمة).

7. **اختبار أقل فرق معنوي (LSD)**: لإجراء المقارنات البعدية (Post Hoc Comparisons) وتحديد اتجاه الفروق في حال ثبوت دلالتها إحصائيًا في تحليل التباين الأحادي.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

مقدمة:

يستعرض هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، ومناقشتها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة على وفق الترتيب الآتي:

أولًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نص السؤال: *"ما مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها"؟*

للإجابة عن هذا السؤال، حسب الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأجرى اختبار (One Sample T-Test) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات استجابات العينة والوسط الفرضي للمقياس (3)، والجدول (5) يوضح النتائج التفصيلية.

جدول (5): نتائج اختبار T لعينة واحدة لمستوى إسهامات المنظمة في نبذ العنف (N=386):

م	العبارة	الوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة					نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T Test)	
		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلالة اللفظية	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig.)
1	تشجع المنظمة منتسبيها على العمل ضمن الفريق الواحد داخل المنظمة.	1	4.13	0.99	82.60%	عالية	22.279	.000
2	تخصص المنظمة جزءًا من أنشطتها لدعم البرامج التي تعزز ثقافة التعاون والعمل الجماعي في المجتمع.	2	4.08	0.97	81.60%	عالية	21.907	.000
3	تسمح المنظمة بمشاركة المتطوعين والمتعاونين المحليين في أثناء تنفيذ مشاريعها.	7	3.91	1.09	78.20%	عالية	16.409	.000
4	تمنح المنظمة شهادات تقديرية للمتعاونين والمتطوعين في تنفيذ أنشطتها ومشاريعها، لتشجيع الأفراد على المشاركة المجتمعية.	10	3.86	1.08	77.20%	عالية	15.598	.000
5	تعقد المنظمة الدورات التدريبية والورش التي تعزز ثقافة العمل الجماعي والتعاون داخل المجتمع.	12	3.82	1.14	76.40%	عالية	14.260	.000
6	تقوم المنظمة بالتوسع في برامجها بما يسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في تنفيذ مشاريعها.	9	3.86	1.07	77.20%	عالية	15.835	.000

م	العبارة	الوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة					نتائج اختبار T لعينة واحدة (One Sample T Test)	
		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلالة اللفظية	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig.)
7	ترتبط المنظمة مع جهات أخرى فيما يخص العمل من أجل تعزيز المشاركة المجتمعية.	4	3.94	1.01	78.80%	عالية	18.273	.000
8	تقوم المنظمة بتشكيل لجان محلية لتنفيذ الأنشطة والبرامج.	11	3.84	1.11	76.80%	عالية	14.868	.000
9	تشجع المنظمة الانخراط في لجان شعبية طوعية لمساعدة المتضررين.	8	3.91	1.09	78.20%	عالية	16.481	.000
10	تسهم المنظمة في خفض مستوى البطالة والفقر.	6	3.93	1.05	78.60%	عالية	17.348	.000
11	تدعو المنظمة إلى رفع القدرات الذاتية المتوفرة في المجتمعات المحلية.	5	3.94	1.06	78.80%	عالية	17.344	.000
12	تعمل المنظمة على خلق فضاءات في الواقع الافتراضي من أجل الحفاظ على الثقافة المحلية.	13	3.73	1.11	74.60%	عالية	12.964	.000
13	تعمل المنظمة على مناصرة سياسات التغيير ورفع مستوى المشاركة المجتمعية.	3	3.95	1.01	79.00%	عالية	18.392	.000
متوسط إجمالي المحور			3.92	0.74	78.40%	عالية	**24.382**	.000

أظهرت النتائج الإحصائية الواردة في تحليل المحور الأول أن مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية جاء عاليًا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.92)، والانحراف المعياري بلغ (0.74)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.73) و(4.13) بأوزان نسبية

انحصرت بين (74.60%) و(82.60%)، وتؤكد القيم التائية (T-value) الموجبة والدالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) أن استجابات العينة تتجاوز الوسط الفرضي للمقياس بفارق جوهري، مما يعكس دورًا فاعلًا وملموسًا لهذه المنظمات في الواقع الميداني.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك المنظمات بأن نجاح برامجها الخارجية مرهون بمتانة بيئتها الداخلية؛ لذا فهي تحرص على ترسيخ "روح الفريق" بين منتسبيها كمنطلق لتعزيز العمل التعاوني في المجتمع الأوسع، كما يشير حصول "مناصرة سياسات التغيير" على مرتبة متقدمة إلى تطور وعي المنظمات بأهمية الانتقال من الدور الإغاثي التقليدي (Service Delivery) إلى الدور التمكيني (Empowerment) الذي يشرك المجتمع في صنع القرار.

وتتسق هذه النتائج مع توجهات الأمم المتحدة (UNDP, 2022) التي تشير إلى أن المشاركة المجتمعية في سياقات النزاع تعد الضامن الوحيد لاستدامة المشروعات التنموية، كما تتقاطع مع دراسة (Putnam & Campbell, 2021) التي تؤكد أن رأس المال الاجتماعي ينمو من خلال شبكات الثقة التي تبنيها المنظمات الوسيطة بين الفرد والدولة.

ويرى الباحث أن الارتفاع الملحوظ في تقديرات المشاركة قد لا يعكس دائمًا استقلالية تامة في الأجندات المحلية، بل يتأثر بشكل كبير بـ "نماذج الامتثال للمنظمات الدولية"، فالمؤسسات المانحة تفرض معايير صارمة للمشاركة المجتمعية (Community Engagement) كشرط أساسي للتمويل، مما دفع المنظمات المحلية إلى تبني آليات الحشد والمناصرة كواجهة مؤسسية احترافية، وهذا التوجه، وإن كان إيجابيًا، يطرح تساؤلًا نقديًا حول مدى "أصالة" هذه الممارسات بعيدًا عن ضغوط التمويل الخارجي، ومدى قدرة المنظمات على الحفاظ على هذه المستويات العالية من المشاركة في حال غياب الرقابة الدولية.

وعلى الرغم من التقدير العام المرتفع، جاءت الفقرات المتعلقة بـ "الفضاءات الافتراضية" و"عقد الدورات التدريبية" في المراتب الأخيرة بمتوسط (3.73)، ويرجع الباحث ذلك إلى أن طبيعة الاحتياجات اليمنية الراهنة تفرض أولوية "التواجد الفيزيائي" في الميدان لتلبية متطلبات الإغاثة والتمكين الاقتصادي المباشر. ومع ذلك، فإن بقاء هذه الفقرات ضمن النطاق (العالي) يؤكد أن المنظمات توازن بين العمل الخدمي وتطوير المهارات الحرفية (كالخياطة والحرف اليدوية) عبر لجان مجتمعية تضمن تلاحم النسيج الاجتماعي.

وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة (المصري، 2019) و**(الرعيني، 2017)**، وتتعزز دوليًا بدراسات حديثة مثل دراسة (Mansuri & Rao, 2023) الصادرة عن البنك الدولي، التي خلصت إلى أن المشاركة "المستحثة" من قبل المنظمات تنجح في تحسين الخدمات الأساسية في

المجتمعات الهشة، وهو ما يفسر فاعلية المنظمات اليمنية في مجالات المياه والطرق والحد من الفقر (الزنان، 2015).

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تعبر بشكل أدق عن المنظمات ذات "الهياكل الإدارية المستقرة" التي تمتلك القدرة على الوصول إلى العينات المستهدفة وتطبيق معايير الجودة؛ لذا ينبغي الحذر عند تعميم هذه النتائج على المنظمات الصغيرة أو المبادرات الشبابية الناشئة التي قد تفتقر إلى الأدوات التنظيمية والتمويلية الكافية لتمثيل المجتمع بصورة شاملة، مما يجعله تعميمًا مقيدًا بظروف الكفاءة المؤسسية والارتباط بالدعم الدولي.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نص السؤال: "ما مستوى إسهامات المنظمة في نبذ العنف بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها"؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسب الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأجرى اختبار (One Sample T-Test) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات استجابات العينة والوسط الفرضي (3). والجدول (6) يوضح النتائج التفصيلية.

جدول (6): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واختبار (T) لفقرات محور إسهامات المنظمة في نبذ العنف (ن=386):

	الوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة				
	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلا اللفظ
حوار ر بين لمحلي.	1	**3.98**	**1.07**	**79.60%**	عالي
النزاع اطق	2	**3.85**	**1.04**	**77.00%**	عالي
ج ي أجندة وياتها.	8	**3.62**	**1.22**	**72.40%**	عالي
لام عن طراف مات	9	**3.56**	**1.21**	**71.20%**	عالي

تُشير البيانات الواردة في الجدول (6) إلى أن مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في "نبذ العنف" جاء عاليًا؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.66) و(4.05)، وبلغ المتوسط العام للمحور (3.77)، والانحراف المعياري بلغ (0.77)، كما أظهرت جميع الفقرات قيم (T) أنها دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يؤكد أن جهود المنظمات في مكافحة العنف تتجاوز الوسط الفرضي بدرجة جوهرية، وقد تصدرت الفقرات (1، 2، 18) سلم الترتيب، حيث جاءت الفقرة (1) المتعلقة بـ "تخصيص الموارد المالية لدعم برامج الحماية" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.05)، تلتها الفقرة (2) المتعلقة بـ "ورش مناهضة العنف الأسري" بمتوسط (3.91)، ثم الفقرة

(18) المتعلقة بـ "دعم ومناصرة قضايا الأقليات والمهمشين" بمتوسط (3.82).

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى تبني المنظمات استراتيجية "وقائية" تركز على التوعية المجتمعية كأداة فعالة للحد من العنف قبل وقوعه.

وفيما يتعلق ببرامج "مناهضة العنف الأسري"، فإن حصولها على مرتبة متقدمة يعكس إدراك المنظمات لخطورة التفكك الأسري كمعول هدم للمجتمع؛ لذا وجهت جهودها نحو حماية الأسرة بجميع أفرادها عبر برامج الدعم النفسي والاجتماعي، والتعاون مع المؤسسات المتخصصة في الاستشارات الأسرية، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من نسب العنف المنزلي.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة المريسي (2021) التي أشارت إلى تصاعد وتيرة عمل المنظمات للحيلولة دون الانهيار الشامل للأمن الإنساني، كما تلتقي مع دراسة (Smith & Jones, 2023) التي أكدت أن المنظمات في مناطق الصراع تلعب دور "الفاعل المحوري" في سد الفجوات الأمنية عبر برامج الحماية القائمة على المجتمع.

وفي قراءة نقدية لتصدر الجانب التمويلي (الفقرة 1) والبرامجي الموجه، يرى الباحث أن هذا التفوق قد لا ينبع بالضرورة من تحول هيكلي في استراتيجيات المنظمات المحلية بقدر ما يعكس "الاستجابة لأجندات المانحين الدوليين"، فتقارير البنك الدولي (World Bank, 2022) تشير إلى أن الاستثمار الدولي يتدفق بكثافة نحو برامج الحد من العنف وحماية الفئات الهشة، مما يعني أن هذا المستوى العالي من الأداء قد يكون مرتبطًا بتوفر التمويل المشروط دوليًا، وهو ما يضع تحديًا أمام استدامة هذه الجهود في حال توقف الدعم الخارجي، كما أن التركيز على مكافحة الفقر كأداة للحد من العنف –كما أشارت دراسة الزنان (2015)– يتقاطع مع رؤية المنظمات الدولية في تجفيف منابع العنف غير المباشرة.

وتؤكد النتائج في مجملها أن المنظمات تلعب دورًا محوريًا في تعزيز السلم المجتمعي، سواء من خلال التمويل المباشر أو من خلال الدعم الفني والقانوني للأقليات، فضلًا عن جهودها في محاربة النعرات الطائفية بالتعاون مع الوجاهات الاجتماعية، ومع ذلك، يجب توخي الحذر عند تعميم هذه النتائج؛ إذ إنها تصف واقع المنظمات الفاعلة التي تمتلك قنوات اتصال مع المانحين أو تلك المتوفرة في مراكز التأثير الحضرية، وقد لا تنطبق بالدرجة نفسها على المنظمات الصغيرة أو الريفية التي تعاني من تهميش تمويلي وإداري، مما يجعل هذه النتائج تعكس أداء "النخبة المنظماتية" في مواجهة ظاهرة العنف.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص السؤال: "*ما مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها*"؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسب الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأجرى اختبار (One Sample T-Test) لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات العينة والوسط الفرضي (3)، والجدول (7) يوضح النتائج التفصيلية.

جدول (7): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واختبار (T) لفقرات محور إسهامات المنظمة في بناء السلام (ن=386):

م	العبارة	الوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة					نتائج اختبار T لعينة واحدة (One Sample T Test)	
		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلالة اللفظية	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig.)
1	تقوم المنظمة بعقد ورش الحوار الهادفة لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع في المجتمع المحلي.	1	3.98	1.07	79.60%	عالية	17.933	.000
2	تقوم المنظمة بتأهيل أطراف النزاع عن طريق التدريب في مناطق الصراع.	2	3.85	1.04	77.00%	عالية	16.122	.000
3	تسهم المنظمة في إدراج موضوعات حل النزاعات في أجندة السياسات العامة للدولة وأولوياتها.	8	3.62	1.22	72.40%	عالية	10.006	.000
4	تسعى المنظمة إلى دعم السلام عن طريق الضغط على جميع الأطراف المتصارعة لإيقاف ممارسات العنف.	9	3.56	1.21	71.20%	عالية	9.080	.000
5	تتبنى المنظمة المبادرات المجتمعية والشخصيات الداعية للسلام ونبذ الصراع.	4	3.73	1.17	74.60%	عالية	12.182	.000
6	تقدم المنظمة المشورة السياسية لأي من القوى	7	3.67	1.14	73.40%	عالية	11.649	.000

م	العبارة	الوصف الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة					نتائج اختبار T لعينة واحدة One Sample T Test)	
		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلالة اللفظية	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig.)
	السياسية في مجال بناء السلام.							
7	تسعى المنظمة إلى تقريب وجهات النظر وتهيئة قنوات الاتصال بين القبائل المتصارعة وبناء السلم المجتمعي.	6	3.69	1.14	73.80%	عالية	11.947	.000
8	تدعم المنظمة نشر ثقافة الحل السلمي والمدني لمعالجة المشكلات الاجتماعية والسياسية.	5	3.71	1.15	74.20%	عالية	12.147	.000
9	تقوم المنظمة بتدريب المنظمات الناشئة على كيفية التعامل مع قضايا بناء السلام.	3	3.79	1.14	75.80%	عالية	13.543	.000
	متوسط إجمالي المحور		3.73	0.87	74.60%	عالية	**16.607**	**.000**

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (7) أن مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في "بناء السلام" قد استقرت عند مستوى (عالٍ)، حيث انحصرت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.56) و(3.98)، بمتوسط عام بلغ (3.73)، ووزن نسبي بلغ (74.60%)، وتعزز القيم التائية (T-values) الدالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) هذه النتيجة، مؤكدةً أن المنظمات تمارس دورًا حقيقيًا يتجاوز مستوى التوقع الافتراضي في بيئة شديدة التعقيد.

وقد كشفت النتائج عن تراتبية واضحة في الأدوار؛ حيث احتلت الفقرات المتعلقة بـ "بناء القدرات والحوار" الصدارة، وفي مقدمتها الفقرة (1) "عقد ورش الحوار لتقريب وجهات النظر" بمتوسط (3.98)، تلتها الفقرة (2) المتعلقة بـ "تأهيل أطراف النزاع" بمتوسط (3.85)، ويعزو الباحث هذا التوجه إلى اعتماد

المنظمات على "القوة الناعمة" كخيار استراتيجي، ففي ظل انسداد الأفق السياسي، تصبح المساحات الحوارية المحلية والتمكين المعرفي من الأدوات الأكثر أمانًا وفاعلية لتغيير القناعات السلوكية من القاعدة إلى القمة (Bottom-up Approach).

وتتسق هذه النتائج مع دراسة (Paffenholz, 2021) التي تؤكد أن دور المجتمع المدني في بناء السلام يبرز بقوة في وظيفتي "التسهيل" و"بناء القدرات" أكثر من وظيفة "صنع القرار السياسي"، كما تتقاطع مع دراسة (Richmond, 2020) حول "السلام المحلي" الذي يركز على أهمية المبادرات المجتمعية في استعادة الثقة بين المكونات القاعدية.

وفي سياق القراءة النقدية لتفاوت النتائج، نلاحظ تراجع الفقرات ذات الطابع "السياسي والضغط المباشر" إلى ذيل القائمة، كالفقرة (4) المتعلقة بالضغط لإيقاف العنف بمتوسط (3.56)، ويرى الباحث أن هذا "القصور النسبي" ليس ناتجًا عن غياب الرغبة، بل عن "القيود الهيكلية والسياسية" المفروضة في بيئات الصراع المسلح؛ حيث تميل موازين القوى لصالح الفاعلين العسكريين، مما يقلص من مساحة "المناورة السياسية" للمنظمات المحلية.

وبالمقارنة، نجد أن المنظمات الدولية تمتلك نفوذًا أكبر في هذا الصدد؛ نظرًا لتمتعها بحماية دبلوماسية وقدرة على الربط بين مسارات السلام (Track 1 & Track 2)، وهو ما يجعل تفوق المنظمات في الجوانب التدريبية والحوارية المحلية (كما ظهر في الدراسة) المسار الأكثر واقعية لتجنب الصدام مع سلطات الأمر الواقع، وضمان استمرارية العمل الإنساني والتنموي.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (المريسي، 2021) في أن ظروف الحرب حتمت على المنظمات سد الفجوات التي خلفها غياب الدولة، كما تلتقي مع دراسة (أبو ناموس، 2015) حول الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة السياسية للمنظمات، وإن ظلت هذه المشاركة في دراستنا الحالية محكومة بسقف "المشورة" لا "التغيير الجذري" للسياسات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تعبر عن واقع المنظمات الفاعلة في مراكز المدن أو تلك التي تمتلك شراكات مع جهات دولية تسهل لها تنفيذ أنشطة بناء السلام؛ لذا يجب الحذر عند تعميم هذه الدرجة (العالية) على المنظمات الناشئة أو تلك العاملة في مناطق التماس المباشر التي تفتقر إلى الأدوات اللوجستية والأمنية اللازمة لتنفيذ ورش الحوار أو برامج التأهيل، مما يعني أن بناء السلام يظل نشاطًا مرتبطًا بمدى توفر "المساحة الآمنة" والتمويل المستقر.

رابعًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

نص السؤال: *"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي بالجمهورية اليمنية تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (النوع الاجتماعي، المسمى*

الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نوع المنظمة، عمر المنظمة)"؟

للإجابة عن هذا السؤال، أجرى الباحث اختبار الفروق لكل متغير على حدة، وفيما يلي عرض تفصيلي للنتائج:

1. الفروق تبعًا لمتغير النوع الاجتماعي (Gender):

للتحقق من دلالة الفروق بين متوسطات استجابات الذكور والإناث، استخدم الباحث اختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test)، والجدول (8) يوضح النتائج.

جدول (8): نتائج اختبار (T) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول دور المنظمات في تعزيز السلم المجتمعي طبقًا لمتغير النوع الاجتماعي:

المحور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
إسهامات المنظمات في المشاركة المجتمعية	ذكر	226	3.94	0.64	.715	.475
	أنثى	160	3.88	0.85		
إسهامات المنظمات في نبذ العنف	ذكر	226	3.80	0.71	.852	.395
	أنثى	160	3.73	0.83		
إسهامات المنظمات في بناء السلام	ذكر	226	3.76	0.81	.698	.486
	أنثى	160	3.70	0.94		

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول (8) عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى) في جميع المحاور المقاسة، ويستدل على ذلك من خلال القيم التائية (T-test) ومستويات الدلالة المقابلة لها؛ حيث بلغت قيمة (T) لمحور المشاركة المجتمعية (0.715) بمستوى دلالة (0.475)، وفي محور نبذ العنف بلغت (0.852) بمستوى دلالة (0.395)، في حين بلغت في محور بناء السلام (0.698) بمستوى دلالة (0.486).

ولما كانت جميع قيم مستوى الدلالة (Sig) أكبر من الثابت الإحصائي (0.05)، فإن ذلك يبرهن بصورة قطعية على تماثل وجهات نظر العاملين في منظمات المجتمع المدني نحو طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماتهم، متجاوزةً بذلك الاعتبارات الجندرية التقليدية.

ويعزو الباحث هذا التماثل في الرؤى إلى جملة من العوامل الموضوعية، أبرزها "تجانس بيئة العمل" داخل القطاع المدني في اليمن؛ إذ يواجه العاملون (ذكورًا وإناثًا) التحديات الميدانية واللوجستية ذاتها، ويشتركون في صياغة الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالاستجابة الإنسانية وإحلال السلام، كما أن طبيعة "العمل القائم

على القيم" (Value-based Work) في منظمات المجتمع المدني تسهم في صهر القناعات الفردية ضمن إطار مؤسسي موحد، حيث يتشكل الوعي بالدور المجتمعي بناءً على معايير المهنية والحاجة الميدانية وليس بناءً على النوع الاجتماعي.

وتتسق هذه النتيجة مع التوجهات الدولية الحديثة في أدبيات بناء السلام؛ حيث تشير دراسة (Gizelis, 2021) إلى أن انخراط النساء والرجال جنبًا إلى جنب في المنظمات المحلية في مناطق النزاع يؤدي إلى خلق "وعي جمعي" مشترك حول أولوية الأمن الإنساني، كما تعكس هذه النتيجة نجاح برامج "إدماج النوع الاجتماعي" (Gender Mainstreaming) التي تبنتها المنظمات الدولية في اليمن، وأسهمت في توحيد لغة الخطاب والممارسة بين الجنسين داخل المؤسسات المدنية.

وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى وحدة الرؤية، فإن الباحث يرى من زاوية نقدية أن هذا "التطابق" قد يعكس أيضًا سيادة "الثقافة التنظيمية الموحدة" التي تفرضها متطلبات المانحين، وقد تؤدي أحيانًا إلى نمذجة الآراء لتتوافق مع الخطاب السائد في القطاع الثالث.

ومع ذلك، تظل هذه النتيجة مؤشرًا إيجابيًا على تجاوز الانقسامات الاجتماعية التقليدية داخل بيئة العمل المدني.

كما ينبغي الإشارة إلى أن هذه النتائج تعبر عن مجتمع الدراسة من "العاملين" داخل المنظمات، وهم فئة تتمتع غالبًا بمستوى تعليمي وتدريبي متقارب؛ لذا قد لا تنسحب هذه النتيجة بالضرورة على "المستفيدين" أو الجمهور العام خارج الإطار المؤسسي؛ إذ تظل الفجوات الجندرية في إدراك قضايا السلام قائمة نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع ككل.

ملخص نتائج الدراسة

بناءً على المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية، وتحليل استجابات العينة، واختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولًا: النتائج المتعلقة بمستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني (النتائج الوصفية):

1. محور المشاركة المجتمعية:

- جاء مستوى إسهامات منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية عاليًا، بمتوسط حسابي عام بلغ **(3.92)**، ووزن نسبي بلغ **(78.40%)**.
- تمثلت أكثر الإسهامات توافرًا في "تشجيع المنظمات لمنتسبيها على العمل بروح الفريق" بمتوسط (4.13)، ثم "تخصيص جزء من الأنشطة لتعزيز ثقافة التعاون" بمتوسط (4.08).
- جاءت الفقرات المتعلقة بـ "خلق فضاءات في الواقع الافتراضي للحفاظ على الثقافة المحلية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط **(3.73)**، رغم بقائها ضمن مستوى التقدير العالي.

2. محور نبذ العنف:

- جاء مستوى تحقق إسهام المنظمات في نبذ العنف عاليًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.77)، والوزن النسبي بلغ (75.40%).
- تصدرت الأولويات في هذا المحور "تخصيص الموارد المالية لبرامج الحماية والتوعية" بمتوسط (4.05)، و"عقد ورش لمناهضة العنف الأسري" بمتوسط (3.91).
- جاءت الجهود المرتبطة بـ "حلحلة قضايا الثأر عبر الوجاهات القبلية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.66)، مما يعكس صعوبة التدخل في البنى التقليدية العميقة للصراع مقارنة بالتدخلات التوعوية والمالية.

3. محور بناء السلام:

- جاء مستوى إسهام المنظمات في بناء السلام عاليًا، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.73)، ووزن نسبي بلغ (74.60%).
- برز الدور الأكبر للمنظمات في "عقد ورش الحوار لتقريب وجهات النظر" بمتوسط (3.98)، و"تأهيل أطراف النزاع تدريبيًا" بمتوسط **(3.85)**.
- حل "الضغط على الأطراف المتصارعة لإيقاف العنف" في المرتبة الأخيرة بمتوسط **(3.56)**، وهو ما يشير إلى محدودية التأثير السياسي المباشر للمنظمات مقارنة بأدوارها في بناء القدرات وتيسير الحوار.

ثانيًا: النتائج المتعلقة باختبار الفروق (المتغيرات الديمغرافية):

كشفت نتائج اختبار الفرضيات حول دلالة الفروق في استجابات المبحوثين تبعًا للمتغيرات التصنيفية عن الآتي:

1. **المتغيرات التي لم تؤثر في النتائج:**

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تصورات المبحوثين حول جميع محاور الدراسة تعزى إلى المتغيرات: **(النوع الاجتماعي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)**، مما يؤكد تجانس آراء العاملين في المنظمات بغض النظر عن جنسهم أو خبرتهم أو مؤهلهم.

2. **المتغيرات المؤثرة (المسمى الوظيفي):**

- لم تظهر فروق دالة إحصائيًا في محوري "المشاركة المجتمعية ونبذ العنف" تبعًا للمسمى الوظيفي.
- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في محور "بناء السلام" تُعزى إلى المسمى الوظيفي، وجاءت الفروق لصالح فئة **(المتطوعين)**، مما قد يشير إلى حماس وانخراط هذه الفئة في الأنشطة الميدانية للسلام بشكل أكبر.

3. **المتغيرات المؤثرة (نوع المنظمة):**

- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في جميع محاور الدراسة (المشاركة المجتمعية، نبذ العنف، بناء السلام) تعزى إلى متغير نوع المنظمة، وجاءت

الفروق لصالح (المنظمات الدولية)، مما يعكس امتلاك هذه المنظمات لإمكانات وخبرات أكبر تمكنها من الإسهام بفاعلية أعلى مقارنة بالمنظمات المحلية.

4. **المتغيرات المؤثرة (عمر المنظمة):**

- لم تظهر فروق دالة إحصائيًا في محور (المشاركة المجتمعية) تبعًا لعمر المنظمة.
- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في محوري "نبذ العنف وبناء السلام" تعزى إلى متغير عمر المنظمة، وجاءت الفروق لصالح المنظمات التي يتراوح عمرها (من 6 إلى أقل من 10 سنوات).

توصيات الدراسة

تأسيسًا على النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الميدانية، ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، يوصي الباحث بمجموعة من الإجراءات والمقترحات التي من شأنها تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في السلم المجتمعي، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: توصيات موجهة لصناع القرار والجهات الحكومية:

1. وضع أطر تنظيمية ومعايير حاكمة لبناء شراكة استراتيجية فاعلة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن تكامل الأدوار وسد الفجوات التنموية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة.

2. العمل على مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، بما يكفل توفير بيئة قانونية مرنة تُقدم التسهيلات اللازمة وتزيل المعوقات البيروقراطية أمام أنشطتها التنموية والإنسانية.

3. ضرورة قيام الجهات الحكومية بتوجيه مسارات التمويل والمنح نحو القطاعات الأكثر تضررًا واحتياجًا، ومواءمة خطط المنظمات مع الأولويات الوطنية لضمان تحقيق أقصى عائد تنموي.

4. تكثيف الجهود الحكومية في توفير الخدمات الأساسية (الغذاء، التعليم، الرعاية الصحية) وخلق فرص العمل، بوصفها الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي، مع اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكًا مسانداً في هذا الدور.

ثانيًا: توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني:

1. تشجيع المجتمعات المحلية على تنظيم جهودها ضمن أطر مؤسسية متخصصة وهياكل تنظيمية واضحة، بما يضمن استدامة الدفاع عن مصالحها وتحقيق تطلعاتها بطرق مدنية منظمة.

2. تحفيز منظمات المجتمع المدني للتوجه نحو قطاعات التنمية النوعية، من خلال طرح مبادرات تنافسية ومسابقات برامجية مبتكرة تخلق روحًا من التنافس الإيجابي والتكامل في الأدوار بين المنظمات المختلفة.

3. تبني استراتيجيات تنموية تركز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المحلية وحمايتها، وتعزيز ثقافة "الاكتفاء الذاتي" والاعتماد على الذات في

المجتمعات المستهدفة لضمان ديمومة السلم والاستقرار الاقتصادي.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

استنادًا إلى النتائج الميدانية التي أظهرت مستوى عاليًا من الإسهام في جوانب التوعية والتدريب، مقابل تحديات في جوانب التأثير السياسي والتقني، يتقدم الباحث بجملة من التوصيات الإجرائية الموجهة للجهات المعنية، وهي:

أولًا: توصيات موجهة لصناع القرار والجهات الحكومية (البيئة التشريعية والتنظيمية):

1. بلورة استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، تتجاوز التنسيق الأمني إلى الشراكة التنموية، بما يضمن تكامل الأدوار في إعادة الإعمار وتعزيز السلم الأهلي.
2. تحديث التشريعات الناظمة للعمل الأهلي بما يمنح المنظمات مرونة أكبر في الحركة والتمويل، مع وضع ضوابط تعزز الشفافية والمساءلة، وتسهل إجراءات عمل المنظمات في المناطق المتنازع عليها لضمان وصول المساعدات.
3. الاستجابة لنتائج الدراسة التي أشارت إلى ضعف تأثير المنظمات في السياسات العامة، وذلك من خلال إنشاء قنوات اتصال دائمة (مجالس استشارية) تسمح للمنظمات بتقديم رؤاها في ملفات حل النزاعات والعدالة الانتقالية.

ثانيًا: توصيات موجهة لمنظمات المجتمع المدني (تطوير الأداء):

1. نظرًا لحصول فقرة "الفضاءات الافتراضية" على مراتب متأخرة في النتائج، يوصى بضرورة استثمار التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي بشكل احترافي لنشر ثقافة السلام، ومحاربة خطاب الكراهية، والوصول إلى فئة الشباب.
2. أظهرت النتائج تفوق المنظمات الدولية؛ لذا يوصى بإنشاء برامج "توأمة" وشراكة حقيقية تهدف إلى نقل الخبرات وبناء القدرات المؤسسية والمالية للمنظمات المحلية لضمان استدامتها بعد انتهاء مشاريع المانحين.
3. نظرًا لصعوبة تعامل المنظمات مع قضايا الثأر كما أظهرت النتائج، يوصى بتبني مقاربات "حساسة للنزاع" تعتمد على التحالف مع الوجاهات القبلية والدينية المؤثرة، وتشكيل "لجان سلام مجتمعية" مشتركة تجمع بين حداثة العمل المدني وقوة العرف القبلي.
4. أظهرت النتائج فروقًا لصالح "المتطوعين" في محور بناء السلام؛ لذا يجب على المنظمات مأسسة العمل التطوعي، وتحويله من جهود عفوية إلى طاقة منظمة عبر التدريب المستمر والحماية القانونية للمتطوعين.

ثالثًا: توصيات موجهة للمانحين والشركاء الدوليين:

1. التحول التدريجي من التمويل الإغاثي الطارئ إلى التمويل التنموي المستدام الذي يعالج الأسباب الاقتصادية للعنف (الفقر والبطالة)، ودعم المشاريع التي تعزز التماسك الاجتماعي.
2. أظهرت النتائج تميز المنظمات متوسطة العمر؛ لذا يوصى بتصميم حاضنات أعمال للمنظمات الناشئة والصغيرة لتمكينها من النمو والمشاركة الفاعلة في السلم المجتمعي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

[1] أبو ناموس، غالي حسين. (2015). منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة). معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.

[2] بشارة، عزمي. (2022). المجتمع المدني: دراسة نقدية (ط9). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[3] الجمهورية اليمنية. (2001). قانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية. الجريدة الرسمية.

[4] الخزاعلة، محمد عبد الكريم. (2020). علم الاجتماع السياسي: قضايا ومفاهيم معاصرة. دار الحامد للنشر والتوزيع.

[5] الرعيني، عبده حزام. (2017). دور المنظمات الدولية العاملة باليمن في تحقيق التنمية المستدامة. (رسالة ماجستير غير منشورة). مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[6] الزنان، محمد بن عبد الله. (2015). تصورات استراتيجية لدور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بالمملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

[7] السوسوة، أمة العليم. (2016). التحولات الديمقراطية والمجتمع المدني في اليمن. مجلة المستقبل العربي، (450)، 32-55.

[8] شكر، عبد الغفار. (2004). المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي. مركز البحوث العربية.

[9] الصلاحي، فؤاد. (2012). المجتمع المدني والدولة في اليمن. مركز عبادي للدراسات والنشر.

[10]الصماط، إبراهيم عبد الله. (2019). دور المنظمات الدولية في دعم النظام الصحي في اليمن. (رسالة ماجستير غير منشورة). مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[11]الظاهري، محمد محسن. (2014). المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية. مكتبة مدبولي.

[12]عبد السلام، وردة أحمد. (2017). واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع: مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي.

[13]العتيبي، محمد الفاتح. (2019). منظمات المجتمع المدني: النشأة والآليات وأدوات العمل. مجلة الحوار المتمدن، (24).

[14]المتوكل، هدى. (2019). دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في اليمن. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة صنعاء.

[15]المذحجي، ماجد. (2019). الدفاع عن المساحة المدنية في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

[16]المريسي، أمين أحمد. (2021). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الإنساني: دراسة تطبيقية على منظمتي العفو والصليب الأحمر. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة صنعاء.

[17]المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل. (2016). المسح الميداني للجمعيات والمؤسسات الأهلية في اليمن. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

[18]مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. (2021). تحولات المجتمع المدني في اليمن: بين مطرقة الحرب وسندان التمويل. إصدارات مركز صنعاء.

[19]المصري، محمد علي. (2019). دور منظمات المجتمع المدني في الحد من آثار الأزمات والكوارث في الجمهورية اليمنية. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

[20]المقداد، فيصل والعزام، محمد. (2020). المجتمع المدني والدولة: جدلية العلاقة والتكامل. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

[21]وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (2017). التقرير السنوي الإحصائي لقطاع التنمية الاجتماعية. الإدارة العامة للجمعيات.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

[1] Carapico, S .(2007) .Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia .Cambridge University Press.

[2] Edwards, M .(2020) .Civil Society (4th ed.). Polity Press.

[3] Paffenholz, T .(2010) .Civil Society & Peacebuilding: A Critical Assessment .Lynne Rienner Publishers.

[4] Paffenholz, T. (2021). Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment. Journal of Intervention and Statebuilding. 15(1), 70-75.

[5] United Nations Development Programme (UNDP) .(2018) .Civil Society Organizations and Peacebuilding .UNDP.

[6] United Nations Development Programme (UNDP) .(2023) .Social Cohesion and Peacebuilding in Conflict Contexts .UNDP Reports.

[7] Wedeen, L .(2019) .Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen .University of Chicago Press.

[8] The World Bank .(2020) .Defining Civil Society .Retrieved from: www.worldbank